مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية للنقل الدولي للأشخاص على الطرقات

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية للنقل الدولي للأشخاص على الطرقات، الموقع بباريس في 14 فيفري 2019.

03 / 2020

مجلس نواب الشعب
الواردات
28 جانفي 2020
رمز الإدارة...../عدد

اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية
في مجال النقل الدولي للأشخاص على الطرقات

* شـــــرح الأســـــبـــاب *

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية بباريس بتاريخ 14 فيفري 2019 اتفاقا في مجال النقل الدولي للأشخاص على الطرقات.

يهدف هذا الاتفاق إلى تطوير العلاقات بين البلدين وتسهيل وتنظيم نقل الأشخاص على الطرقات بينهما على أساس الامتيازات المتبادلة والفوائد المشتركة وينص خاصة على ما يلي:

- السماح لوسائل النقل المسجلة بأراضي أحد الطرفين المتعاقدين بدخول أراضي الطرف المتعاقد الآخر والتنقل فيها أو المرور عبرها وذلك حسب أنظمتها وقوانينها،
- السماح بتشغيل خدمات منتظمة وغير منتظمة لنقل الأشخاص بالحافلات بين بلديهما من قبل ناقلين مرخص لهم من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر،
- إخضاع الخدمات المنتظمة بين البلدين إلى ترخيص باتفاق مشترك بين السلطات المختصة لكلا الطرفين،
- السماح بتشغيل خدمات النقل السياحي بين بلديهما من قبل ناقلين مرخص لهم من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر،
- إخضاع خدمات النقل العرضي للتصريح المسبق من طرف الناقلين لدى السلطة الوطنية لبلد الإنتصاب،
- اعتماد ممثل مفوض للناقل في بلد الطرف المتعاقد الآخر،
- إعفاء العربات المسجلة بأراضي أحد الطرفين المتعاقدين من الرسوم الديوانية والضرائب المستحقة بالاستيراد دون حظر أو قيود شريطة أن يتم إعادتها،
- إعفاء واردات الوقود والمحروقات الموجودة في الخزانات العادية للعربة وكذلك قطع الغيار الاحتياطية والأمتعة الخاصة بالسائق ومساعده من الرسوم الديوانية والضرائب،
- عدم السماح لوسائل النقل المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين بحمل الأشخاص أو البضائع من بلد الطرف المتعاقد الآخر إلى بلد ثالث إلاّ بترخيص،
- النظر في تنمية العلاقات بين الطرفين في مجال النقل البري والمقترحات الخاصة بتعديل هذا الاتفاق من طرف لجنة مشتركة تتولى تنفيذ أحكام هذا الاتفاق ودراسة جميع المسائل المتعلقة به.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون.

مجلس نواب الشعب
الواردات
28 جانفي 2020
رقم الإدارة...../عدد

03/2020